بعد الإعلانات المتوالية من النواب التي تصب في صالحه

حظوظ «عبور» وزير الدفاع إلى الثقة تزداد ..وعدد مؤيديها يرتفع

4 نواب : موقف الحكومة من جلسة الثلاثاء ورد «الفتوى» شرطان أساسيان لموقفنا من الاستجواب

حمد المطر : النائب الحر يطير بجناحي الرقابة والتشريع ونحن نحتاج إلى الجميع

أحمد الشحومي

الشيخ حمد الجابر

حمدان العازمي

الشحومي : تجديد الثقة بأي وزير أو سحبها منه لا علاقة له بأي عواطف أو مصالح شخصية

عبدالعزيز الصقعبي: نحن نتحرك لمصلحة أهل الكويت وللقضية الإسكانية

صالح الشلاحي

جمعية النزاهة الوطنية

عبدالله الطريجي

الطريجي : الحمد لله على موقفنا على إنصاف الوزير ونريد التفرغ لإنجاز القوانين

صالح الشلاحي : أنا مؤتمن أمام الله «فلم ولن أكون أداة في صراع الأقطاب»

حمدان العازمي لوزير الأوقاف : ما سبب تأخير فتوى دخول المرأة في السلك العسكري؟

" النزاهة": ندعم جميع الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها وزير الدفاع

فيما ارتفعت حظوظ نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر في نيل الثقة في جلسة الأربعاء المقبل ، وضع 4 نواب وهم حمد المطر والصقعبي ومحمد الحويلة والشاهين شرطين لتجديدهم الثقة بالوزير وهما إقامة جلسة بعد غد الثلاثاء تناقش فيها القضية الإسكانية ، على أن تتعهد الحكومة بحل هذه القضية ، أما الشرط الثاني فكان التزام الوزير برد هيئة الفتوى بخصوص إلحاق المرأة بالسلك العسكري .

في هذا الإطار عقد النواب الدكتور حمد المطر والدكتور عبدالعزيز الصقعبي والدكتور محمد الحويلة وأسامة الشاهين، مؤتمراً صحافياً، أول أمس، أعلنوا فيه موقفهم من جلسة طرح الثقة.

وقال الدكتور حمد المطر إنه "لابد من التزام واضح من الحكومة تتعهد بحل الملف الاسكاني، وملفات أخرى تتحقق فيها طموحات الشعب الكويتي"، مؤكداً أن "النائب الحر يطير بجناحي الرقابة والتشريع، ونحن نحتاج إلى جميع النواب من دون تخوين وخلاف.

واستغلالاً للأغلبية علينا التوجه نحو الحوار وليس الخلاف، وتحقيق المكاسب الشعبية وليس التخوين، فالملف الإسكاني سيتصدر أولوياتنا، وسنرى خطوات ذلك من خلال جلسات مجلس الأمة، سواء كانت خاصة او عادية".

بدوره قال النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي نحن نتحرك لمصلحة أهل الكويت وللقضية الاسكانية، وإن كنا نريد أن نتحرك فمن أجل أهل المطلاع وهم 19 ألف أسرة، ونتحرك من أجل أهل خيطان الذين ينتظرون منذ 6 سنوات، ومن أجل الملف الاسكاني آن الأوان لانتزاع حقوق أهل الكويت الذين كانوا في جلسة الثلاثاء "بعد غد" أمام مجلس الأمة يطالبون بالسكن».

وأعلن الصقعبي عن «تقديم طلب عقد جلسة خاصة الثلاثاء المقبل لمناقشة القضية الاسكانية، قبل 24 ساعة من جلسة الحسم وطرح الثقة، لتبيان جدية الحكومة وننهي معاناة الأسر الكويتية، حيث سنقر قانوناً مهماً وهو زيادة رأس بنك الائتمان، و25 الجاري سيكون ثلاثاء الحسم واليوم الذي ينتظره أهل الطلبات الاسكانية وموقفنا السياسي مرهون بهذا اليوم فإما إنجاز أو لا بارك الله بالكراسي».

على صعيد متصل أكد نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي أن تجديد الثقة بأي وزير أو سحبها منه لا علاقة له بأية عواطف أو مصالح شخصية أو حسابات انتخابية، وإنما أساسها قناعة النائب التي سيُساءل عنها أمام الله عز وجل.

وأضاف الشحومي أن الدلائل والوقائع تؤكد أن لدى وزير الدفاع نوايا صادقة لتحقيق الإصلاح المنشود وترميم الكثير من الأمور الواقعة ضمن مسؤولياته، مؤكدا استحقاقه تجديد الثقة به ومنحه إياها.

وقال الشحومي في بيان «لما كانت الرقابة البرلمانية التي يمارسها عضو مجلس الأمة أمانة كبيرة ومسؤولية ثقيلة، وبناء على تلك الحقيقة قدم النائب والأخ حمدان العازمي استجوابا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر ساعية من خلاله إلى تحقيق المصلحة العامة بما يملكه من خبرة وتجربة ونوايا صادقة».

وزاد الشحومي «لقناعتي بأن قرار تجديد الثقة بأي وزير أو سحبها منه لا علاقة له بأية عواطف أو مصالح شخصية أو حسابات انتخابية، وإنما سيُساءل عنها أمام الله عز وجل، وأن نصرة الحق في تمكين قناعة النائب التي يساءل عنها أمام الله عز وجل، وأن نصرة الحق في تمكين سبيله وتحقيق مقتضاه والأخذ بيد المصلح على يد المجتهد فلا يكون من تباين الرؤى والاختلاف بوجهات النظر شقاق وفتنة وصراع وإنما ابتغاء المشورة والسداد والحكمة و البدء باتخاذ الحلول والتطوير».

وأكمل الشحومي «وحيث إن الاستجواب وإن تضمن ما يستحق البحث والنقاش إلا أنه لم يبلغ حد نزع الثقة عن الوزير إذ لم ينل أعماله مساس بالثوابت الشرعية أو مخالفة للقانون أو ثبوت تهمة فساد أو الشروع فيها وإنما الدلائل والوقائع تؤكد أنه اجتهد بتحقيق الاصلاح المنشود وترميم الكثير من الأمور الواقعة ضمن مسؤولياته وتصحيح مسار العديد من القضايا التي تمت مناقشتها خلال الاستجواب وأنه قادر على تحقيق الكثير من الإصلاح في المستقبل»

وختم الشحومي «لذلك أرى استحقاقه تجديد الثقة به ومنحه إياها وختاما أؤكد أن الاستقرار السياسي وتعاون السلطتين يجب أن يكونا منهاج العمل البرلماني في المرحلة المقبلة وأن العمل من أجل الصالح العام سيكون له الأثر الإيجابي الكبير لتحقيق الآمال الكبيرة في خدمة وطننا العزيز ورفعته وازدهاره».

من جهته قال النائب عبدالله الطريجي عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" "أشكر كل من تواصل معنا مؤيداً لعدم طرح الثقة وأشكر كذلك كل من كان له رأي مخالف وكان أميناً ناصحاً وإن كانوا أقلة" ، والحمدلله على موقفنا على انصاف الوزير واستقرار الوطن ونريد التفرغ لإنجاز القوانين والمشاريع التي تهم الوطن والمواطن ..اللهم بلغت اللهم فاشهد .

من ناحيته وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير الأوقاف حول سبب تأخير فتوى دخول المرأة في السلك العسكري، متسائلا هل طلبها وزير الدفاع الفتوى بشكل رسمي، ومن هم القائمون على إصدارها وما المدة الزمنية لإصدار أي فتوى مشابهة من هيئة الافتاء ؟.

من جانبه قال النائب صالح الشلاحي عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" "إنه «بناء على المعطيات المتوافرة، واحتراماً لكل من حملني المسؤولية.

أنا مؤتمن أمام الله وأسأله أن تكون كلماتي حجة لي وليست عليّ... فلم ولن أكون أداة في صراع الأقطاب.

والتزام الوزير بالفتوى التي سوف تصدر من هيئة الإفتاء هو الأساس الذي سوف يبنى عليه القرار".

بدورها أكدت جمعية النزاهة الوطنية اطمئنانها لجميع «الإجراءات الإصلاحية وجهود مكافحة الفساد التي اتخذها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد العلي وبالذات ما يتعلق بصفقة اليوروفايتر والملاحظات السابقة لديوان المحاسبة التي أُحيلت جميعها الى النيابة العامة وهيئة مكافحة الفساد منذ تولي وزير الدفاع المسؤولية».

واعتبرت في بيان لها أن الإجراءات الحازمة التي اتخذتها وزارة الدفاع بقيادة وزير الدفاع العلي تؤكد المضي قدما على نهج وزير الدفاع الأسبق المغفور له الشيخ ناصر الصباح واستكمال لجهوده في الملفات التي تعامل معها، وتدعو الجمعية الجميع وخاصة السلطة التشريعية لدعم تلك الإجراءات الإصلاحية ودعم جهود مكافحة الفساد التي تقوم بها وزارة الدفاع.

وقالت «تابعت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية الاستجواب المقدم للوزير وراجعت كل الردود على نقاط الاستجواب المتعلقة في النزاهة ومكافحة الفساد وما تضمن من كشف لجهود الوزير في تعزيز النزاهة والمسائلة التي جمعيها محل ارتياح وتقدير من المجتمع المدني، حيث تلخصت أهم الاجراءات الإصلاحية التي قام بها على النحو التالي»:

-1 تصدى الوزير لجميع ملاحظات ديوان المحاسبة السابقة مع إحالة بعض الملاحظات للتحقيق.

-2 متابعة الوزير لنتائج لجنة التحقيق في شأن صفقة اليوروفايتر والتي أحيلت للنيابة العامة في 21 يناير 2020.

-3 إلحاق الوزير كتاب للنيابة العامة حول نتائج لجنة التحقيق في شأن صفقة اليوروفايتر في 16 يونيو 2021.

-4 إحالة الوزير التقرير النهائي للجنة التحقيق في شأن صفقة اليوروفايتر يتضمن جميع الشبهات إلى هيئة مكافحة الفساد كما قام بإصدار كتاب آخر لهيئة مكافحة الفساد للمتابعة بتاريخ 2 سبتمبر 2021.

-5 تشكيل الوزير فرق عمل وزارية لتسوية أرصدة العهد و الأمانات بالوزارة كما تمت تسوية مستحقات الشركات المتعاقدة مع الوزارة خلال أشهر محدودة.

-6 تعتبر وزارة الدفاع في عهد الوزير الحالي الأكثر إنجازا من بين جميع الوزارات في تسوية أرصدة العهد كما يعتبر حساب العهد الان هو الأقل في تاريخ الوزارة.

-7 تنازل وزارة الدفاع عن أراضي لوزارات الأخرى يحقق المصلحة العامة في الانتفاع من هذه الأراضي بالذات قرار الوزارة الموافقة على التنازل عن أرض المعسكر في منطقة سعد العبدالله لصالح مؤسسة الرعاية السكنية الذي يمثل مبادرة مقدرة من وزارة الدفاع لصالح المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية.

وخلصت إلى دعمها لجميع الإجراءات التي اتخذها العلي، مطالبة هيئة مكافحة الفساد بسرعة استكمال تحقيقاتها في الملفات التي قدمها الوزير للهيئة، وإحالة من تثبت عليه الإدانة الى النيابة العامة".

دعا إليها الغانم بناء على طلب نيابي

مجلس الأمة : جلسة خاصة للنظر بتعديل "تنظيم القضاء" في شأن الجنسية ..اليوم

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم بناء على طلب نيابي للنظر في الاقتراحات بقوانين بتعديل قانون تنظيم القضاء في شأن مسائل الجنسية.

ويشمل الطلب مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل البند الخامس من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم "20" لسنة 1981 بإنشاء دائرة في المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم "23" لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء.

وتقدم النواب بطلب استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية تقديم تقريرها عن الاقتراحات بقوانين سالفة الذكر تمهيدا لعرضها على الجلسة الخاصة المقررة غدا للمناقشة والتصويت عليها.

وفي هذا الشأن نصت المادة "72" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة في فقرتها الثانية على أنه «وللرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك وعليه أن يدعوه إذا طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل ويحدد في الدعوة الموضوع المطلوب عرضه».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد وجه دعوة لعقد جلسة خاصة "اليوم" لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين.

وكان مجلس الأمة عقد جلسته الخاصة الأخيرة في 13 يناير الجاري بناء على طلب نيابي وشهدت الجلسة إقرار مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون "الإعلام المرئي والمسموع" ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون "المطبوعات والنشر" بمداولته الثانية والموافقة على الاقتراحين بقانونين في شأن تعديل بعض أحكام قانون "الإجراءات والمحاكمات الجزائية" في مداولته الأولى.

وسبق تلك الجلسة تأكيد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي في تصريح صحافي حرص الحكومة على التعاون الإيجابي مع مجلس الأمة بما يحقق الإنجاز وطموحات المواطنين «طالما هناك تنسيق» قائلا إنه «عطفا على تنسيق النواب مع الحكومة على عقد الجلسة لنظر أربعة قوانين فإن الحكومة ستحضر الجلسة».

من جهته قال النائب الصيفي الصيفي عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" ..."غدا الأحد "اليوم" جلسة تاريخية لإقرار قانون بسط سلطة القضاء على مسائل الجنسية، تحصينا للهوية الوطنية وحماية حق المواطنة من الابتزاز السياسي. والجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية والدستورية لتحقيق هذا الإنجاز".

الصيفي الصيفي